المجالس المحلية . . . والمجالس الادارية

. . . وأخيراً وردت إلينا الأنباء من الوطن بأن سمو الأمير المعظم أصدر أمره الكريم بحل المجالس الثلاثة ، وهى المعارف والبلدية والصحة ، وأصدر أمره الكريم كذلك بأن يكون اختيار مجالس أخرى تحل محلها بطريق الانتخاب ، أى أن ينتخب الشعب الكويتى ممثلين فى هذه المجالس الثلاثة . وقد تم الانتخاب وظهرت النتائج معلنة أسماء من فازوا فى هذا الانتخاب ، وكانت حال المجالس التى حلت ، وأجريت الانتخابات على أثر حلها ، تختلف عن الأخيرة من حيث التشكيل ، إذ اختير حينذاك أعضاؤها بطريق التعيين ، تمشياً مع ظروف وأحوال استدعت السير فى هذا الطريق .

وقد عرفت الكويت أول ما عرفت من هذه المجالس ، مجلس البلدية الذى تشكل عام ١٩٣٤ ثم تلاه مجلس المعارف عام ١٩٣٦ . وفى عام ١٩٤٢ تقريباً تم تشكيل مجلس الصحة . وكان أمر اختيار الأعضاء فى مجلسى البلدية والمعارف يتم بطريق الانتخاب ، أى إن الانتخاب كان سابقة أرسيت قواعدها منذ إنشاء هذين المجلسين . وسار المجلسان على هذا النحو حتى أوائل عام ١٩٣٩ . وكان أمر الشئون الصحية مُلحقاً بدائرة المالية منذ أصبح للحكومة مستشفيات تشرف عليها ، أى منذ عام ١٩٣٧ على وجه التقريب . ولما اتسع أمرها ، دعت الأحوال إلى إنشاء دائرة خاصة لها ، وإنشاء مجلس يشرف على شئون هذه الدائرة عام ١٩٤٢ ، نظراً لما لها من الأهمية الكبيرة فى الإشراف على النظام الصحى فى البلاد .

على أن مثل هذه المجالس فى النظام الإدارى القانونى تُدعَى بالمجالس المحلية ولا يقوم النظام الإدارى إلا إذا كانت هناك سلطة إدارية (أى سلطة تنفيذية) تشرف على وضع أسسه وتنظيمه . ولا يكون الحكم سليما على مدى سلامة الجهاز الإدارى ، وعلى السلطة التى تشرف عليه ؛ وهى السلطة التنفيذية إلا إذا كان ذلك فى ظل نظام نيابى ، أى أن يكون هناك مجلس نيابى تنتخبه الأمة وتكل إليه أمر هذه المراقبة نيابة عنها ، لأنها أعطته حق هذه المراقبة بتعبيرها عن ذلك بانتخابه .

والمجالس المحلية عادة ، تقوم فى كل مدينة أو منطقة معينة من القطر ، ينتخبها أهل المدينة أو المنطقة لتولى الأمور الإدارية فيما يتعلق بالبلدية والصحة والتعليم ، إلى غير ذلك مما يهم المدينة أو المنطقة التى شكلت فيها . وهى لهذا سُميت بهذا الاسم لاهتمامها بشئون المحل أو المكان الذى انتخبت له . ولا يتعدى أمرها إلى مدينة أو منطقة أو محل آخر ليست داخلة فى حدود سلطته ، إذ أن المدن والمناطق والمحال الأخرى لها مجالسها التى تماثله ترعى شئونها ، ويقوم بجانب المجالس المحلية مجالس أخرى صغيرة تعاونها فى مهمتها .

وهذه المجالس مهما تعددت واختلفت ترتبط فى آخر الأمر بالسلطة الإدارية أو التنفيذية (الحكومة) التى تشرف على سير النظام فيها . ولهذه المجالس ميزانياتها التى تمدها بها الحكومة المركزية ، وضرائبها المحلية التى تفرضها على سكان مناطقها ، فى حدود مرسومة ، نظير بعض الخدمات . ولها جميعاً نظام انتخابى يكفله قانون خاص يُوضع لمثل هذا الأمر ، ويتولى رئاسة المجلس المحلى رئيس المنطقة كلها ، وهو مايُدعَى فى بعض البلاد بالمتصرف وفى البعض الآخر بالمدير أو المحافظ .

وإذا أردنا أن نطبق مثل هذا النظام على بلادنا (الكويت) رأينا أن الأمر يختلف كل الاختلاف ، لأن صغر مساحة البلاد ، وقلة عدد السكان يحولان دون ذلك . يضاف إلى ذلك أن النظام الإدارى فى الكويت يختلف كثيراً عنه فى البلاد الأخرى ، مما يوحى لكل

ناظر إلى النظام الإدارى المتبع فى تشكيل المجالس فى الكويت ، أنه أسلم فى التطبيق بالنسبة لها .

على أنه بالرغم من ذلك كله فإن النظام الإدارى الآن فى الكويت قابل للاتساع والتنسيق وتوسيع الاختصاص ولكن على أساس من النظام القانونى المرن الذى لايؤثر فى الأساس الأصيل له ، بل تتسع أطرافه وتشمل كل النواحى بحيث يبقى الأساس سليما مكيناً ، وهذا يكفل للمجالس القائمة أو التى تقوم مستقبلا أن تنفذ سياستها التنظيمية فى يسر وسهولة ، وأن تتعاون فيما بينها فى الأمور التى تتماثل فى جوانب الغرض والاختصاص .

وإذا أردنا أن نطلق اسماً على النظام الذى تقوم عليه مجالسنا فى الكويت ، يقتضينا ذلك إلى الموازنة بين أمرين هما :

هل المجالس القائمة فى الكويت مجالس محلية أم مجالس إدارية ؟ :

فإذا قيل بأنها مجالس محلية ، وجب الأمر أن تكون هناك سلطة إدارية (تنفيذية) تشرف عليه ، وهذه لايقوم مثلها فى الكويت كما علمنا سابقاً .

وإذا قيل بأنه نظام إدارى ، فمعنى ذلك أن هذه المجالس تشبه فى شكلها وموضوعها السلطة التنفيذية (أى مجلس الوزراء) وإن انعدمت فيها المسئولية الوزارية لأن المسئولية الوزارية لا تتوافر إلا بوجود النظام النيابى، إذ أن مسئولية الوزارة تكون أمام المجلس النيابى فى الأنظمة النيابية .

ولكن تدعونا الحال إلى تسميتها بالمجالس الإدارية تجاوزاً ، مع اعتقاد وجود السلطة التنفيذية متداخلة فى هذا المعنى ، بمعنى أن هذه المجالس وُكّلَ إليها إدارة شأن من شؤون البلاد تحت مسئوليتها ، ومما يعزز سلامة هذه التسمية بعض الشىء ، أنه جعل أمر اختيارها بطريق الانتخاب حتى يُعطى الناخبون حرية اختيار الأشخاص الذين يمثلونهم ، نظراً لقدرتهم على إدارة شئون الجهة التى انتخبوا لها .

على أن الانتخاب إذا كان وسيلة لاختيار أعضاء هذه المجالس ، فلابد من أن يكمل هذا المعنى بتحديد مدة معينة لهذه المجالس ، لأن الانتخاب هو الكاشف لسلامة النظام الذى تسير عليه دائرة معينة ، وصلاحية الأعضاء الذين انتخبوا لها . و إذا لم تحدد حياة المجالس بمدة ، فمعنى ذلك أن المنتخبين تركت لهم حرية انتخابهم لأعضائها بطريق الاختيار ، ومن ثم سلبت منهم حرية الحكم على صلاحيتهم بطريق الإبقاء على هذه المجالس بدون انتهاء . وهذا الأمر لايكون إلا إذا وضع له نظام خاص يحدد مدة المجلس حتى يكون الناخب حساساً فى تتبع أعمال هذه المجالس استعداداً لحكمه عليها ، عند إجراء انتخابات جديدة .

> قد تكون ذا موهبة ، ولكنك غافل عنها . حاول وجرب ، فمن يدرى ؟ فقد تنجح ، امسك بقلمك الآن ، ودون خواطرك ، ودع « البعثة » توصلها إلى القضاة من القراء للحكم لها أو عليها .

على أن هذه المجالس على حداثة نشأتها ، وقصر مدة هذا النظام الذى قام فى الكويت ، وعمره لم يتجاوز العشرين سنة ، أثبتت فهم أهل الكويت و إدراكهم وقدرتهم على التنظيم .

و إن الكويت ، وقد اختارت مجالسها الجديدة ، نبعث بالشكر إلى مجالسها القديمة لما أدته من خدمات ، وندعوا الله سائلين منه التوفيق والسداد لمجالسها الجديدة .

ونتوجه بالإكبار والإجلال والتقدير لعاهل البلاد الأمير المعظم لما يسديه فى كل حين من نصح و إرشاد ، وما يرسم من سبيل لخير الكويت والكويتيين .

قاسم مشارى